لم تحقق الهدف بتوفير العمالة المنزلية وخفض سعرها

الهاشم: إلغاء قانون «الدرة» وإنشاء شركة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية

صفاء الهاشم

قدمت النائبة صفاء الهاشم قانونا لإلغاء القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

مادة أولى: يلغى القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

والقانون رقم 19 لسنة 2016 بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

لقد صدر القانون رقم 69 لسنة 2015 وما ورد عليه من تعديل عام 2016 بقصد تقنين وتحديد أوضاع استقدام العمالة المنزلية وحصرها في شركات متخصصة تتقيد بالقواعد والضوابط الإنسانية في تعاقداتها لاستقدام وتشغيل هذه العمالة، مع مراعاة ظروف التشغيل والحفاظ على استحقاقاتهم للأجر الملائم لطبيعة العمل الذي جرى استقدامهم للعمل به.

وحيث أعد القانون المشار إليه بالتزام الدولة في المادة الأولى بإنشاء شركة مساهمة مقفلة يكون غرضها الأساسي استقدام وتشغيل العمالة المنزلية شريطة عدم تقاضي أرباح تزيد على 10٪ من رأس المال المساهم به، وبناء على ذلك فقد تم إنشاء شركة مساهمة مقفلة (شركة الدرة) يكون هدفها الأساسي استقدام وتشغيل العمالة المنزلية في حدود الضوابط والمعطيات سالفة الذكر.

ولما كان القانون المشار إليه لم يحقق الهدف منه بتوفير العمالة المنزلية مع خفض سعرها إلى الحد المقبول أو المعقول لذوي الدخول المتوسطة والمحدودة، حيث ثبت فشل شركة الدرة في هذين الأمرين فشلا ذريعا مما كان له انعكاس سلبي على المواطنين وعلى العمالة المنزلية ذاتها، لذا كان لابد من إلغاء هذا القانون والاكتفاء بأن تقوم الوزارات المعنية (وزارة التجارة ـ ووزارة الداخلية) بدورها الوطني وذلك بالعمل على التنظيم والرقابة على المكاتب المتخصصة لاستقدام العمالة المنزلية مع تحديد الأسعار الواجب الالتزام بها.

وجه سؤالاً إلى وزير الإعلام عن أسباب هدم «بيت لوذان»

الدلال يستفسر عن إجراءات الوقاية من إنفلونزا الخنازير

محمد الدلال

هل يوجد تقييم لمدى انتشار مرض إنفلونزا الخنازير مع بيان عدد الحالات لهذا المرض؟

وجه النائب محمد الدلال بسؤالين برلمانيين إلى كل من وزير الاعلام محمد الجبري عن أسباب الموافقة على هدم موقع «بيت لوذان» رغم أهمية الموقع التاريخية والتراثية والثقافية، وإلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح عن حقيقة وجود حالات اصابة لمرض انفلونزا الخنازير في عدد من المدارس بوزارة التربية.

ونص السؤال الأول إلى وزير الإعلام على ما يلي:

يعد التراث والحفاظ عليه وتنميته من صور الحضارة في الدول والمجتمعات التي تسعى للتقدم والتحضر وقد انضمت الكويت إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية للحفاظ على التراث الثقافي والمكاني، ومؤخرا قامت وزارة الاعلام عبر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وجهات اخرى في الدولة باتخاذ إجراءات بهدم المبنى التراثي والثقافي (بيت لوذان) وهو ما يعد صورة من صور عدم الحفاظ على التراث المكاني والثقافي ومخالف للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها الكويت.

وبناء على ما سبق يرجى افادتنا بالتالي:

1 ـ هل يوجد لدى وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب آلية عملية لتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتراث المكاني والثقافي؟ مع تزويدي بكل البرامج والآليات في هذا الشأن.

2 ـ هل يوجد لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أو أي جهة أخرى تابعة لوزارة الاعلام قائمة بالمواقع التراثية والثقافية مع بيان آلية وشروط تحديد واختيار المواقع التراثية والثقافية وهل تم اعتبار موقع «بيت لوذان» من المواقع التراثية من عدمه؟ مع بيان أسباب ذلك.

3 ـ ما الأسباب والدواعي لقيام وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالموافقة على هدم موقع «بيت لوذان» مع أهمية مع ما يحمل الموقع من أهمية تاريخية وتراثية وثقافية؟ مع تزويدي بكل المراسلات والقرارات في هذا الشأن.

4 ما إجراءات وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لإيقاف والحيلولة دون استمرار إجراءات هدم الموقع التراثي والثقافي (بيت لوذان) وكذلك حمايته والاستفادة منه مستقبلا كموقع تراثي وثقافي؟

ونص السؤال الثاني إلى وزير الصحة على ما يلي:

نشرت وسائل إعلام مؤخرا خبرا بشأن حالات أصابه لمرض انفلونزا الخنازير في عدد من المدارس بوزارة التربية، كما أشارت إلى قيام عدد من المراكز الصحية بتلقي مصابين ومباشرة علاجهم، ونظرا لخطورة الأمر.

لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

1 ـ هل يوجد تقييم لمدى انتشار مرض انفلونزا الخنازير مع بيان عدد الحالات لهذا المرض في الأشهر الثلاثة الماضية وآلية تعامل الوزارة مع المرض؟

2 ـ ما إجراءات وزارة الصحة والوقاية والتصدي لمرض انفلونزا الخنازير بصورة عامة وعلى طلاب وطالبات المدارس في كل محافظات الكويت على وجه الخصوص؟

3 ـ هل يوجد لدى وزارة الصحة آلية للتقييم والتعامل مع انتشار عدد من الأمراض المعدية بشكل عام؟ مع موافاتي بآليات التقييم والتصدي.

فهاد يسأل بوشهري عن سبب تأخير عقود البنية التحتية في «المطلاع»

عبدالله فهاد

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري عن أسباب تأخير عقود الخدمات والبنية التحتية في مدينة المطلاع.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لأهمية القضية الإسكانية وما يعانيه المواطنون من هذه القضية وأن هناك بعض المناطق التي تم توزيعها أخيرا على المواطنين وان هناك خللا في طرح المناقصات والعقود على الشركات التي تقوم بأعمال البنية التحتية ما سيؤدي إلى تأخير في أوامر البناء. يرجى إفادتنا عن الآتي:

1 ـ هل هناك برنامج زمني لبناء البنية التحتية لمدينة المطلاع؟ فإن كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من البرنامج.

2 ـ لماذا لم يتم توقيع عقود للضواحي المتبقية في مدينة المطلاع (1,2,3,4 N) ما قد يسبب تأخير إصدار أوامر البناء؟

3 ـ لماذا لم يتم طرح عقود خدمات المنطقة إلى الآن؟ يرجى توضيح الأسباب لذلك.

الشاهين: ما هدف «الضمان الصحي»؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح بشأن مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي.

ونص السؤال على ما يأتي:

شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) تم تأسيسها لمواجهة التحديات في القطاع الصحي بالكويت، ويتوقع أن يبدأ العمل في المراكز الصحية سنة 2018م.

وطالب الشاهين إفادته بالتالي:

- هدف مشروع «ضمان» والشرائح المستفادة منه.
- عدد المراكز الصحية المخصصة للمشروع ومواقعها.
- الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتوفير الكوادر الفنية والإدارية (الوطنية خاصة) لهذه المراكز والشركة.

الدوسري: ما طبيعة استثمارات «التأمينات»؟

ناصر الدوسري

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالا إلى وزير المالية د.نايف الحجرف عن طبيعة استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق إيفرست وعدد أعضاء مجالس الإدارات للمحافظ والصناديق الخارجية التابعة للمؤسسة، وقيمة مخصصاتهم المالية. وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي:

- هل تطبق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قواعد الحوكمة على مختلف إداراتها ولجانها؟، إن كان الجواب نعم فيرجى تزويدنا بالقواعد المعمول بها للحوكمة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- هل تطبق قواعد الحوكمة الخاصة بصلة القرابة من الدرجة الأولى في إدارات ولجان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدنا بهذه القواعد الخاصة بالحوكمة الخاصة بصلة القرابة من الدرجة الأولى.
- ما الجهة المختصة بإقرار التعديلات على الهيكل الإداري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ وهل هناك جهات أخرى حكومية معنية ومختصة بمراقبة أو إقرار التعديلات على الهيكل الإداري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ بدأت المؤسسة في الاستثمار في هذا الصندوق؟ كيف تم الدخول او الاستثمار في هذا الصندوق؟ وكيف تم التخارج من هذا الاستثمار في صندوق إيفرست؟
- هل تعرضت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لخسائر جسيمة في أي استثمار من استثماراتها خلال الفترة من شهر أكتوبر 2014 إلى شهر يناير 2015؟ وهل تعرضت المؤسسة لخسارة أي من استثماراتها خلال الفترة ذاتها لخسارة رأس المال الذي تم الدخول فيه بأي من هذه الاستثمارات؟
- هل هناك صندوق أو محفظة استثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم «وفرة نيويورك»؟ هل حقق هذا الصندوق أو المحفظة إيرادات؟ كم هذه الإيرادات؟ وما المصاريف الناتجة عن وجود هذه المحفظة أو الصندوق المسمى «وفرة نيويورك»؟ كم عدد الموظفين والعاملين والمنتدبين بأي شكل كان في هذا الصندوق المسمى «وفرة نيويورك»؟ ومن أعضاء مجلس إدارة هذا الصندوق؟ وما المخصصات والمكافآت التي تخصص لأعضاء مجلس الإدارة في صندوق وفرة نيويورك؟
- كم عدد أعضاء مجالس الإدارات للمحافظ والصناديق الخارجية؟ وكم مخصصاتهم الممنوحة لهم بناء على تكليفهم بعضوية هذه المجالس؟

الحويلة يقترح إنشاء إدارة ترعى مصالح ذوي الاحتياجات في كل محافظة

د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة لإنشاء إدارة في كل محافظة لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة ويسهل انجاز معاملاتهم.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لما يعانيه ذوو الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم من جهد في توفير الرعاية المناسبة لأبنائهم وذويهم، وما تتطلبه من مراجعات متكررة للعديد من المؤسسات والإدارية الحكومية، الأمر الذي يثقل كاهلهم ويفاقم معاناتهم لعدم توافر أماكن الوقوف الخاصة بهم ولما تستغرقه هذه المراجعات من جهد ووقت، وحيث ان هذه الفئة تحتاج منا للدعم الإنساني والوقوف إلى جانبهم.

وطالب في اقتراحه بالآتي:

إنشاء إدارة في كل محافظة من محافظات الكويت لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة ويسهل انجاز معاملاتهم والإجراءات الخاصة بهم وبأولياء أمورهم على ان تشمل ما يتعلق بهم من تجديد بيانات ملفاتهم والإعانات التي تصرف لهم، بالإضافة الى إنجاز المعاملات الرسمية الخاصة بهم (المرور، الهجرة الجنسية والجوازات) وكذلك ما يتعلق بتقاريرهم الطبية من وزارة الصحة والجهات التابعة لها.

على هامش حفل تكريم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

الكندري: نجاح الأمانة العامة لمجلس الأمة مرتبط بموظفي الخدمات الأساسية والمساندة

موظفو الخدمات الأساسية والمساندة خلال حفل التكريم

علام الكندري متحدثا لموظفي الخدمات الأساسية والمساندة

كرم الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري أمس العاملين غير الكويتيين في مجال الخدمات الأساسية والخدمات المساندة وعمال التنظيف بمجلس الأمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي أقامته حملة أمانة في مسرح مبنى صباح الأحمد.

وأثنى الكندري في كلمته خلال حفل التكريم على جهود الموظفين كافة في مجال الخدمات المساندة، مؤكدا أن نجاح الأمانة العامة لمجلس الأمة مرتبط بهؤلاء العاملين.

وأعرب عن سعادته بالوجود في تلك الفعالية التي نظمتها حملة أمانة من أجل رجال قدموا للأمانة العامة الجهد الكبير وشاركونا النجاح في العمل النيابي والإداري.

وأشار الكندري إلى أن دور الموظفين في الخدمات المساندة مقدر جدا، معتبرا أن تلك المناسبة تعد من أسعد اللحظات خصوصا أنه زامل العديد منهم لسنوات عدة.

وتمنى الكندري في ختام كلمته المزيد من هذه الفعاليات التي تبث فينا روح الفخر بانتمائنا لمؤسسة تهتم بكل الشرائح التي تعمل بها.